

النفط إلى أين؟

الجمعية الاقتصادية الكويتية

جاسم خالد السعدون
فبراير 2016

أولاً- مقدمة

- لماذا النفط إلى أين؟
- بعد ما بين 50-90 سنة من عمر النفط في إقليم الخليج، وبعد إستراتيجيات وخطط وخطب، كلها بأولويات أهمها يهدف إلى التنوع بعيداً عن النفط، أو على الأقل بتخفيض الاعتماد الجوهري عليه، أصبحنا مع أزمة سوقه الثالثة في جيل واحد، أكثر اعتماداً عليه وارتباطاً بمتغيراته.
- لذلك أصبح من المهم جداً معرفة مساره المحتمل لأن مصيرنا أصبح أكثر ارتباطاً بحركته.
- للنفط سعر اقتصادي يعكس ندرته وأهميته وتكلفة بدائله، ولكن، السعر السياسي له كان هو الطاغي إن إستثنينا بداية عصر النفط عندما حول "ونستون تشرشل" وقود الأسطول البريطاني إلى الديزل في بداية العقد الثاني من القرن العشرين.
- كانت فترة رواج سوق النفط الأخيرة في بداية القرن الحالي هامة في رفع سعر النفط إلى سعره الاقتصادي بعد سعر سياسي هابط فرضه إتحاد المستهلكين، وتحقق الارتفاع هذه المرة بسبب النهوض الاقتصادي غير المسبوق لآسيا بقيادة الصين، ولكن، بعدها اكتسب النفط منذ عام 2010 ما بين 30-40% علاوة مخاطر سياسية بسبب أحداث الربيع العربي والعقوبات على إيران بما أعاده إلى حقبة من السعر السياسي.

- وعندما استقرت الإمدادات عند أسعار سياسية مرتفعة، قدمت التطورات التكنولوجية دعم غير محدود لعرض النفط غير التقليدي بأسعار أدنى، وجاء هذا التطور مترامناً مع ضعف في النمو الاقتصادي، وكان لابد وأن يعود مستوى أسعار النفط إلى السعر الاقتصادي.
- ولكن، اشتعال الأحداث الجيوسياسية في الإقليم، وتشكل محورين يقودان حروب ساخنة مباشرة أو حروب وكالة، والنفط أحد أسلحتها، تسبب في خصم سياسي كبير على سعر النفط، وصراع منتجي النفط التقليدي يهبط بالأسعار إلى مستويات مدمرة لكل أطرافه.
- ولأن قرار النفط أصبح قراراً جماعياً، ولأن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تمثل فريق واحد في هذا الصراع، يصبح من المنطقي الوعي بإحتمالات ومخاطر القرار الجماعي من أجل تلمس احتمالات مسار سوق النفط في المستقبل.
- وعليه، سوف يكون من المفيد معرفة ما آلت إليه أوضاع تلك الدول بعد حقبة رواج سوق النفط، وكيف من المحتمل أن تؤول إليه الأوضاع لديها ولدى خصومها في المستقبل إن إستمر السعر السياسي الهابط للنفط، فالمؤكد أن تكاليف حرب النفط لا يمكن تعويضها لدى كل أطرافها، ومعه، النفط إلى أين بين خيارى السعر الاقتصادي والسعر السياسي له؟ ونحن معه إلى أين؟

ثانياً- لمحة من التاريخ

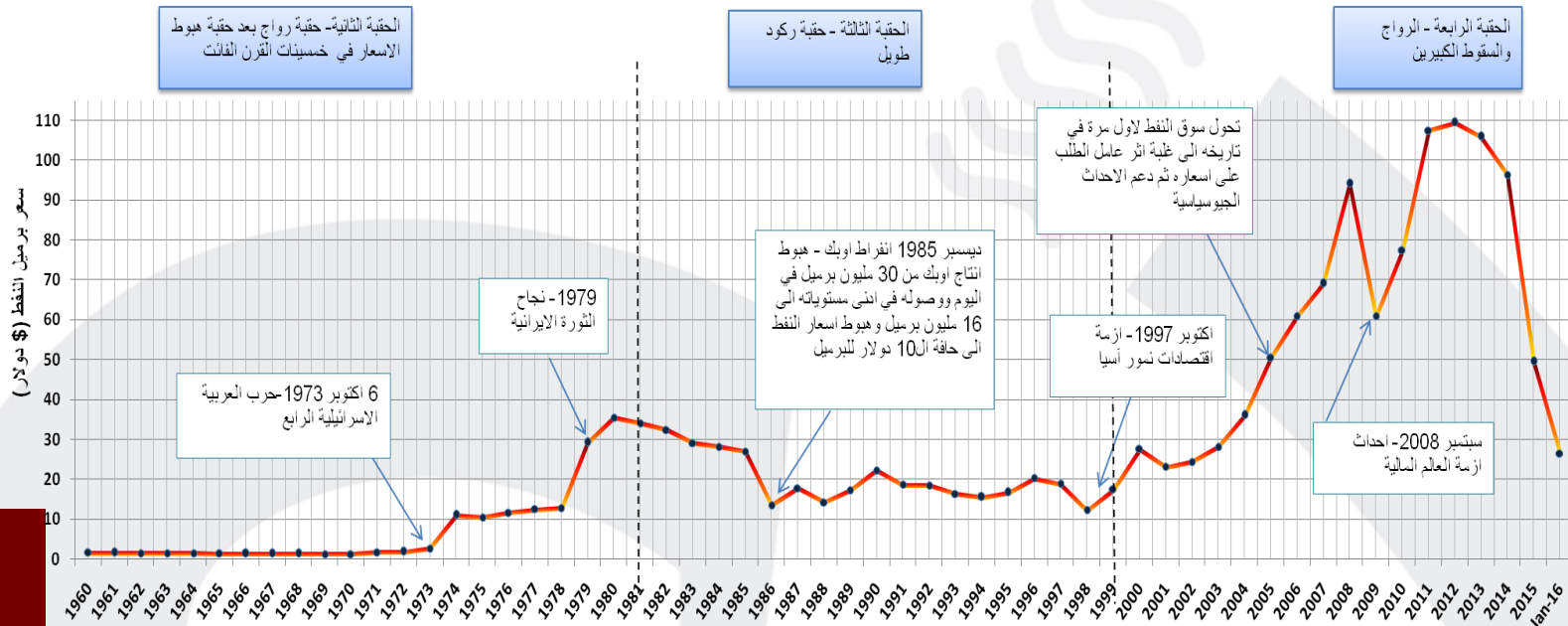
ثانياً- لمحة من التاريخ

أولاً- دورات سوق النفط في التاريخ المعاصر

- هل أزمة سوق النفط الحالية جاءت مفاجأة؟
- الإجابة قاطعة بالنفي، فالتاريخ يوثق لدورات سوق النفط بين الرواج والضعف، وكل من كتب ينصح دول النفط خلال حقبة رواج سوقه، أكد بشكل قاطع بأن حقبة ضعفه قادمة، وكان الخلاف حول توقيتها.
- الرسم البياني رقم (1) يعرض لدورات سوق النفط منذ عام 1960 وحتى نهاية يناير 2016.

الرسم البياني رقم (1) دورات سوق النفط

متوسط سعر برميل النفط الخام خلال الفترة 1960- يناير 2016



المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط - OPEC

ثانياً- لمحة من التاريخ

ثانياً- كيف تعاملت دول مجلس التعاون مع آخر دورة رواج للفترة 2003 – 2013؟

- الأرقام تؤكد أن الأزمة الحالية للسوق ستكون أعمق في تأثيراتها بسبب ارتكاب الإدارات العامة نفس خطايا دورات الرواج السابقة، ولكن حجمها كان أكبر، وبذلك إتسعت الإختلالات الهيكلية في اقتصادات دول المجلس، وحتى لو حقق سوق النفط سيناريو السعر الاقتصادي، لن يكون كافياً للعودة إلى نهج الماضي القريب، ولنبدأ مع تكاليف فترة الرواج.

1- الخلل الإنتاجي

- والخلل الإنتاجي هو الارتفاع المفرط في مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بديلاً لتنويع مصادر الدخل، ومعه ارتفاع دور الحكومات في الاقتصاد بما يعنيه من انخفاض الإنتاجية وارتفاع في تكلفة الإنتاج، اي تدهور تنافسية الاقتصاد.
- والرسم البياني رقم (2) يعرض لأرقام الناتج المحلي الإجمالي مجمعة للدول الست، ونصيب النفط فيها في سنتي المقارنة 2003 و2013.

الرسم البياني رقم (2)

الخلل الإنتاجي

مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي دول مجلس التعاون 2003-2013



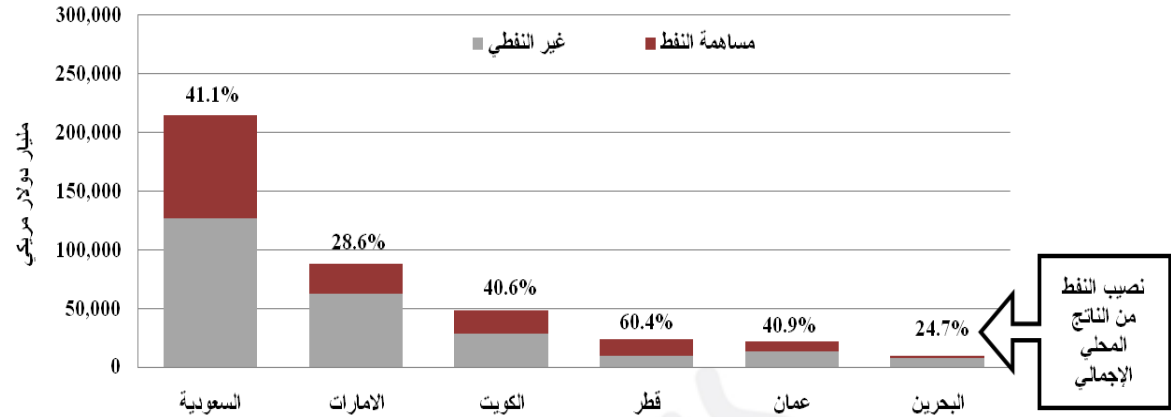
المصدر: صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون

ثانياً- لمحة من التاريخ

والرسمان البيانيان رقم (3) و(4) يعرضان للتطور في الخلل الإنتاجي لكل دولة من دول مجلس التعاون الست.

الرسم البياني رقم (3)

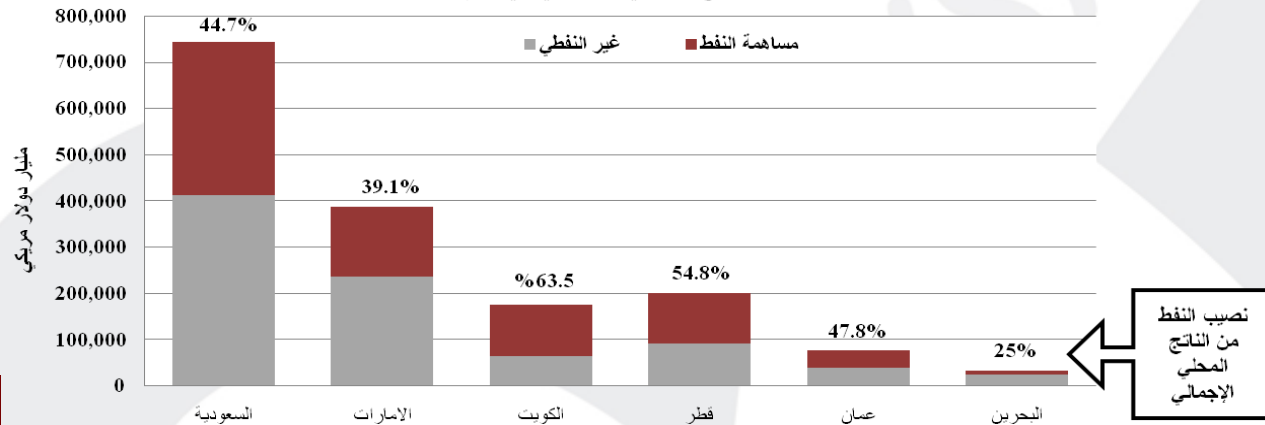
نصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003



المصدر: صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون

الرسم البياني رقم (4)

نصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013



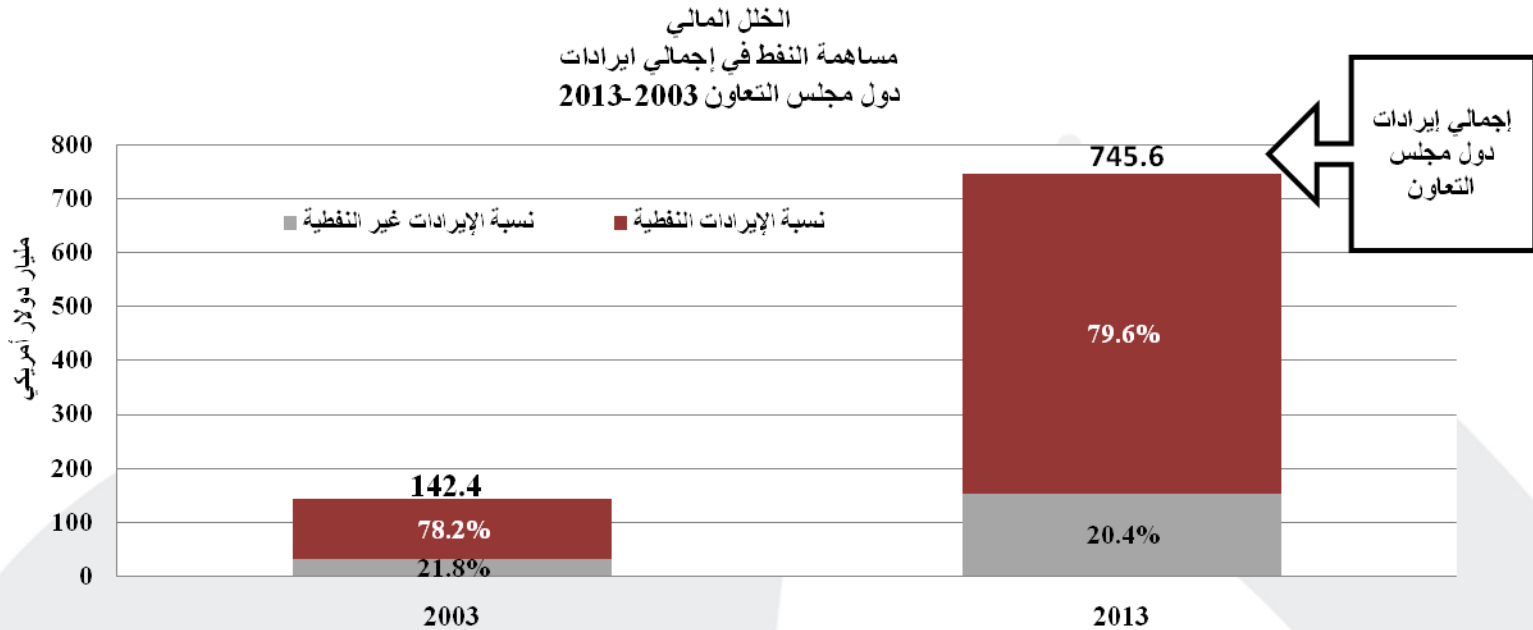
المصدر: صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون

ثانياً- لمحة من التاريخ

2- الخلل المالي

- إتسعت الفجوة المالية في المالية العامة لدول المجلس مجتمعين، والرسم البياني وإن كان يشير إلى ارتفاع نسبي صغير في مساهمة إيرادات النفط في تمويل الموازنات العامة، كما في الرسم البياني رقم (5)، إلا أن إجمالي النفقات العامة ارتفع في عشر سنوات نحو 4.8 ضعف، وأصبحت الفجوة أو الخلل أخطر بكثير مما تبدو.

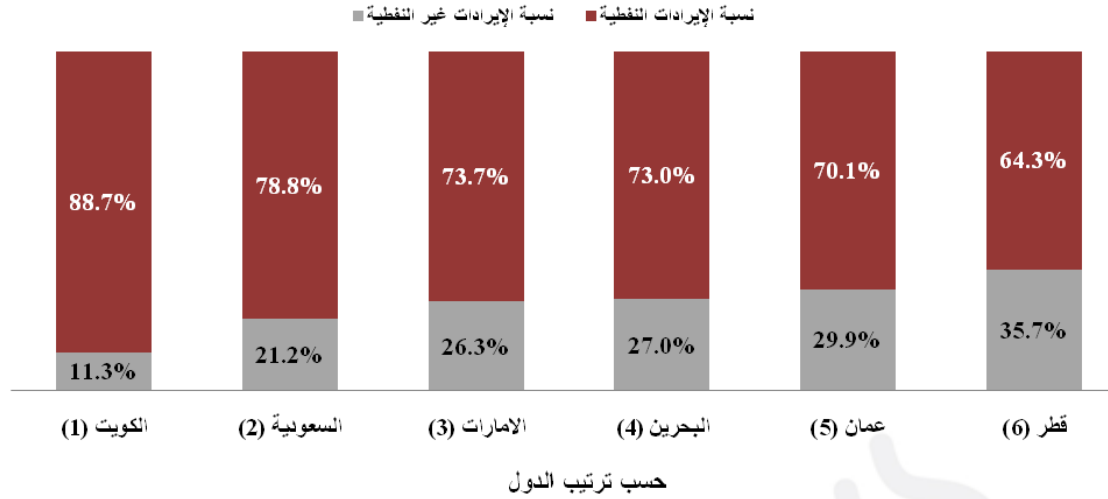
رسم بياني رقم (5)
نسبة الاعتماد على النفط في تمويل الموازنات 2003 و2013



المصدر: صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون

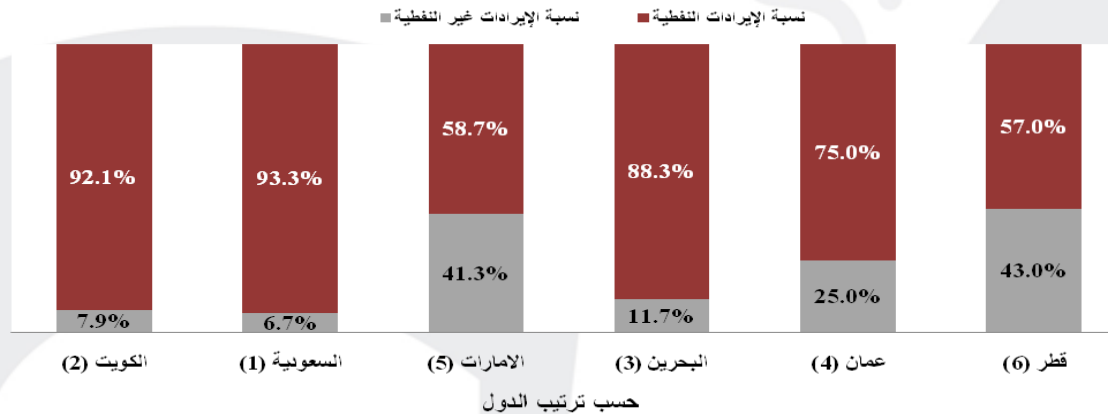
ثانياً- لمحة من التاريخ

رسم بياني رقم (6)
نسب اعتماد تمويل الموازنات على الإيرادات النفطية لدول الخليج في عام 2003



المصدر: صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون

رسم بياني رقم (7)
نسب اعتماد تمويل الموازنات على الإيرادات النفطية لدول الخليج في عام 2013



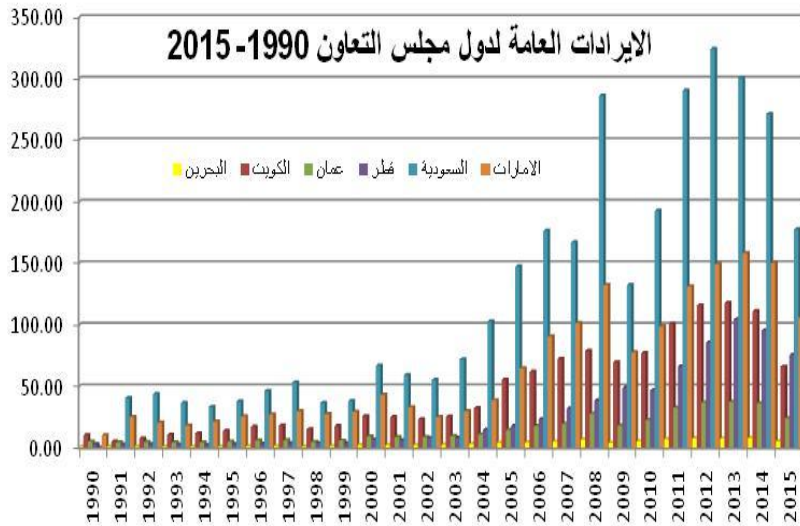
المصدر: صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون

ثانياً- لمحة من التاريخ

• لماذا هي أخطر؟

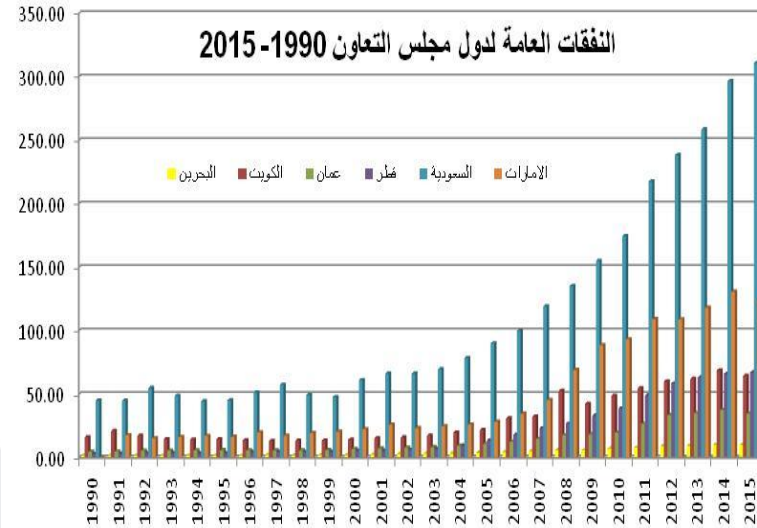
- أ- لأن الاعتماد النسبي على النفط في تمويل الموازنة كان في سنة الأساس مرتفعاً جداً وغير مستدام.
- ب- ولأن الهدف المعلن كان ردم الفجوة أو الخلل مما يعني أنه كان يفترض أن يتناقص، إلا أنه تزايد.
- ج- الخطورة الآن هي في الارتفاع المطلق للخلل أو الفجوة وضعف مرونة الإنفاق العام، وواضح من المؤشرات الأولية في الرسمين البيانيين (8) و(9)، أن الإنفاق العام لم يستجب للإندثار الشديد في الإيرادات العامة.

رسم بياني رقم (9)
الإيرادات العامة لدول المجلس (دولار أمريكي)
2015-1990



المصدر: صندوق النقد الدولي

رسم بياني رقم (8)
النفقات العامة لدول المجلس (دولار أمريكي)
2015-1990



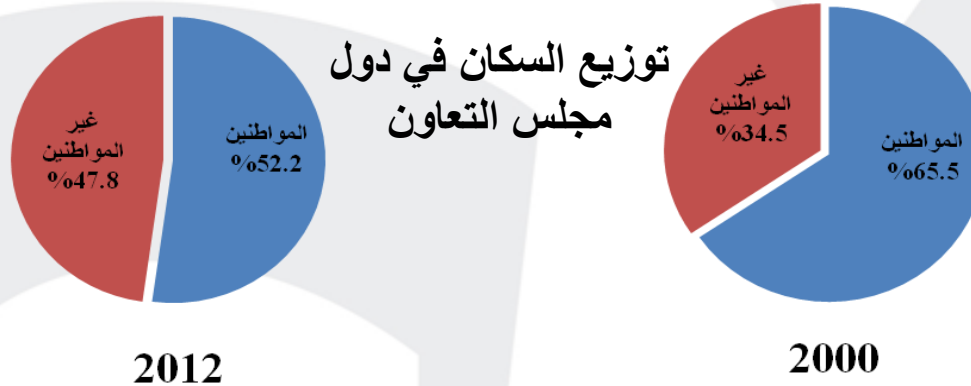
* لم تبدي النفقات العامة في عام 2015 أي مرونة مع هبوط الإيرادات العامة بسبب ارتفاع النفقات العامة السعودية

النفط إلى أين؟

ثانياً- لمحة من التاريخ

3- الخلل السكاني

- بدأت دول المجلس سياسة سكانية توسعية مع بدء الألفية الثالثة أي مع بداية تماسك أسعار النفط بعد أزمة نمور آسيا في أكتوبر 1997، وكان عدد سكان دول المجلس في عام 2000 نحو 29 مليون نسمة، وأصبح 46 مليون نسمة في عام 2012.
- في عام 2000، كان عدد السكان المواطنين 19 مليون نسمة ونسبتهم إلى إجمالي السكان 65.5%، وفي عام 2012 بلغ عددهم 24 مليون نسمة ونسبتهم إلى إجمالي السكان نحو 52.2%.
- الخلل السكاني أو الفجوة، إتسعت بوتيرة متسارعة في زمن رواج سوق النفط، والأرقام الكلية تبدو أفضل من واقع 4 دول في المجموعة، لأن أرقام السعودية وعمان تقوم بتعديل نسبة المواطنين إلى الأعلى، بينما في الدول الأربعة الأخرى كل المكونات أصبحت أقليات، أي دون الـ 50% بما فيهم المواطنين.
- لو إستمرت فترة رواج سوق النفط، كان من المحتمل أن يبلغ عدد سكان دول المجلس في عام 2020 نحو 66 مليون نسمة، ونسبة المواطنين ضمنهم تهبط إلى 45.5%.



المصدر: صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون

ثانياً- لمحة من التاريخ

4- خلل سوق العمل

- كان سوق العمل في عام 2000 يشمل نحو 11 مليون عامل، نسبة العمالة المواطنة ضمنهم نحو 36.4%، وبلغ عددهم الإجمالي في عام 2012 نحو 19 مليون عامل، ونسبة العمالة المواطنة 31.6% من الإجمالي.
- لو إستمر رواج سوق النفط حتى عام 2020، كان من الممكن أن تهبط نسبة العمالة المواطنة إلى 29.6%.
- ستعدل أرقام فجوتي السكان والعمالة لاحقاً إلى 2003 و2013 مع تعديل محدث لمعدل النمو المحتمل في المستقبل وفقاً لتطورات السوق النفطية لمعرفة مصير الفجوتين المحتمل، وهو ما لم يسمح به ضغط عامل الوقت القصير بين الدعوة والندوة.
- خلاصة ما تقدم، أن دول المجلس، تبدأ حقبة ضعف سوق النفط الجديدة، بقاعدة اقتصادية أكثر تشويه، وبإحتياجات مالية أعلى بكثير، وبعدد سكان أكبر، وإن إستمرت الأحداث الجيوسياسية الساخنة، ليس فقط بإيرادات أقل بكثير، وإنما بإحراف في توزيعها بإستحواذ نفقات الأمن والعسكرة ولاحقاً تكاليف إعادة البناء على نصيب متزايد على حساب متطلبات التنمية وضرورات معظم الناس.



المصدر: صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون

ثالثاً- النفط والمستقبل



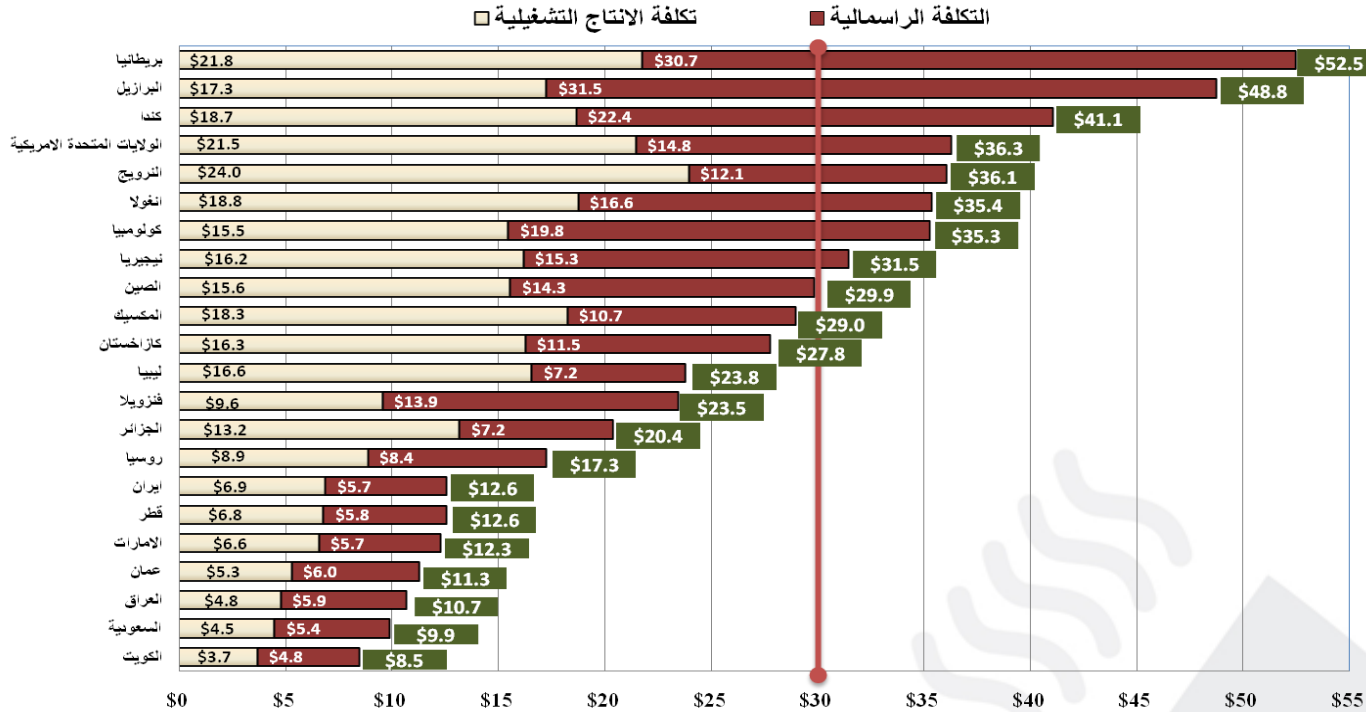
ثالثاً- النفط والمستقبل

1- حقائق أولية – انخفاض الأسعار

- يستهلك العالم حالياً نحو 93 مليون برميل يومياً، وأي نقص ولو صغير في إنتاجها يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وأي فائض يؤدي إلى انخفاض كبير في الأسعار.
- عدلت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للارتفاع في الطلب على النفط للعام الجاري من 0.9% إلى 1.9% بسبب الانخفاض في أسعاره، أي يحتاج العالم إلى نحو 1.75 مليون برميل يومياً إضافة خلال العام إن استمرت الأسعار منخفضة.
- عند أسعار نفط منخفضة، حال السعر السياسي الحالي له، يخرج إلى جانب تلك الحقول الناضبة كل سنة، تلك النفوط غير التقليدية -الصخري والرملي- عالية التكلفة، كما يخرج تدريجياً الحقول الصعبة عالية تكلفة الإنتاج إن بلغ سعر النفط مستوى تكلفة إنتاجها المتغيرة واستقر لفترة معقولة أدنى منها.
- تتوقف الكثير من الاستثمارات في إستكشاف وتطوير وإنتاج النفط، وقدرت مجلة "الإيكونومست" في أواخر عام 2015 بأن فاقد تلك الاستثمارات بلغ نحو 150 مليار دولار أمريكي في عام 2015، ومن المحتمل أن يتضاعف هذا الرقم في عام 2016.
- تشير "Rystad Energy" للاستشارات إلى أن تكلفة الإنتاج التشغيلي (أي المتغيرة) والرأسمالي لدول الإنتاج الرئيسية الـ 22 هي كما يعرض لها الرسم البياني رقم (10)، ومن الواضح أنه عند مستوى 30 دولار أمريكي للبرميل، 11 دولة من أصل 22 دولة لا تغطي مجمل تكلفة الإنتاج، ذلك يعني أنه من غير الممكن إستدامة الإنتاج أو ضمان السلام الاقتصادي والسياسي لبعض تلك الدول على المدى المتوسط إلى الطويل.

ثالثاً- النفط والمستقبل

رسم بياني رقم (10)
معدل تكلفة إنتاج برميل من النفط (دولار أمريكي للبرميل) - نهاية عام 2015



المصدر: ريبستاد انيرجي

- عند مستوى السعر الاقتصادي أو دونه قليلاً، تستفيد الدول المستهلكة للنفط، والواقع أن الوفرة في فاتورة النفط تعتبر أفضل أدوات تحفيز اقتصاداتها، ولكن، عند 30 دولار أمريكي للبرميل، مستهلكيها لا يستفيدون من كل الخصم بسبب سياسات الحكومات الضريبية للحماية من التقلبات الحادة للأسعار، وتبدأ معاناة قطاع الطاقة لديها، ومعه قطاع المصارف، بما يلغي معظم ما تجنيه من منافع الانخفاض حتى السعر الاقتصادي، ويبدأ القلق على إستدامة الإمدادات على المدى المتوسط، إلى جانب أثره في الحد من برامجها لتطوير اقتصاديات الطاقات البديلة.

النفط إلى أين؟

ثالثاً- النفط والمستقبل

2- حقائق أولية – ارتفاع الأسعار

- حقبة الرواج في سوق النفط، أي عندما بلغ معدل سعر برميل خام مزيج برنت نحو 111.3 دولار أمريكي في عام 2011 ونحو 111.6 دولار أمريكي في عام 2012 ونحو 108.6 دولار أمريكي في عام 2013 ونحو 99 دولار أمريكي في عام 2014، أسست للاستثمار في إنتاج الطاقة البديلة، وأصبح لدى العالم المستهلك احتياطات ضخمة في النفوط غير التقليدية وبتكلفة إنتاج تقل كثيراً عن السعر السياسي لحقبة الرواج.
- ذلك التطور وضع سقفاً على المدى المنظور على الأقل لأسعار النفط عند مستواها الاقتصادي بحدود الـ 70 دولار أمريكي للبرميل، وذلك السقف قابل للهبوط إن تقدمت تقنيات إنتاج تلك النفوط ووجدت حلول لمشكلاتها البيئية.
- إن كان لحقبة الرواج ميزة، فهي مساهمتها رغم كل التبذير، بخلق مصدات مالية، أو صناديق سيادية لمعظم دول النفط، نفعها أنها قد تستخدم لتجاوز أزمة تدهور أسعار النفط على المدى القصير، وخطورتها، أنها قد تطيل من أمد السعر السياسي المنخفض للنفط لو وظفت في حرب الأسعار بين منتجي النفط التقليدي.
- أسوأ تبعات فترة الرواج هي مساهمتها في تدهور تنافسية اقتصادات الدول المنتجة للنفط وزيادة تبعيتها لتطورات سوق النفط.

ثالثاً- النفط والمستقبل

3- الرابحون والخاسرون

- إذا إستثنينا الزمن القصير، فكل الأطراف رابحة إن إستقر سعر النفط حول سعره الاقتصادي.
- إن إستقر سعر النفط إلى الأعلى أو الأدنى لأسباب سياسية، فكل الأطراف خاسرة، وإن تفاوت زمن الشعور بالخسارة.
- وعليه لابد من الإجتهد للإسهام في معرفة المسار المحتمل لسوق النفط.

النفط إلى أين؟



رابعاً- النفط إلى أين؟



رابعاً- النفط إلى أين؟

1- حركة أسعار النفط المحتملة

- يبدو أن النفط قد حسم حركة أسعاره على المستقبل المنظور، وفي إعتقادي أن معدل سعر برميل النفط لا يمكن أن يستقر -زمن القياس معدل سعر سنة واحدة- دون الـ 30 دولار أمريكي للبرميل، وسيكون سعراً سياسياً بخصم كبير، ولا يمكن أن يتعدى ما بين 60-80 دولار أمريكي للبرميل أو معدل 70 دولار أمريكي للبرميل، وهو سعره الاقتصادي.
- ولأن ما يعنينا ليس السيناريو الأفضل، وإنما الأسوأ، فالتركيز هو على التحذير من تداعيات إستقرار النفط طويلاً عند سعره السياسي الهابط.

رابعاً- النفط إلى أين؟

2- جبهة دول مجلس التعاون الخليجي – ثقلها وعناصر القوة والضعف لديها

- أربع دول ضمن دول المجلس أعضاء في أوبك، وثقلهم في إنتاجها كبير، بالإضافة إلى عُمان والبحرين وهما خارج أوبك، والأخيرة لا يعتد بإنتاجها النفطي لضعفها. والجدول رقم (1) يعرض لثقل هذه الدول في إنتاج أوبك، ثم نصيبها من صادرات العالم النفطية وهو مؤشر أكثر أهمية.

جدول رقم (1)
إنتاج وصادرات دول المجلس أعضاء أوبك

الإنتاج والصادرات/الدول	السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الكويت	قطر	المجموع
حصتها في إنتاج أوبك % يناير 2016	%31.4	%8.9	%8.6	%2	%50.9
حصتها من صادرات العالم %	%12.3	%4.9	%4.1	%1.7	%23

- وتنتج عُمان نحو 0.980 مليون برميل يومياً، وتصدر نحو 0.829 مليون برميل يومياً أو بما نسبته 1.2% من صادرات النفط العالمية، وتنتج البحرين نحو 0.220 مليون برميل يومياً، وهو مستوى صغير لا معنى لنسبته إلى الإنتاج أو إلى صادرات العالم.
- لو إستمرت حرب النفط، واستقرت الأسعار السياسية عند أدناها، أو عند 30 دولار أمريكي للبرميل، فسوف تدخلها دول المجلس بما لديها من عناصر قوة وعناصر ضعف.
- أهم عناصر القوة لديها تتمحور حول انخفاض نسبي لتكاليف الإنتاج لديها، ثم الأهم وهي طبقة الشحم أو الوفورات في الصناديق السيادية التي كونتها في زمن رواج سوق النفط.
- من نقاط الضعف لديها، أن سنوات الرواج عمقت من خطورة أحادية اقتصاداتها وتضخم تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات لديها -المرض الهولندي-، وارتفاع أسعار التعادل في موازاناتها نتيجة التضخم المطلق الكبير في حجم نفقاتها العامة.

رابعاً- النفط إلى أين؟

- الجدول رقم (2) يعرض لعناصر القوة والضعف لدى دول مجلس التعاون الست، وعناصر قوتها تمثل سلاح وذخيرة حرب النفط مع بداية الأزمة.

جدول رقم (2)
العوامل المؤثرة على الوضع المالي المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي عند سعر 30 دولار أمريكي للبرميل

الدولة	سعر التعادل للموازنة دولار أمريكي للبرميل*	تكلفة الإنتاج دولار أمريكي للبرميل**	مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي %***	الصندوق السيادي مليار دولار أمريكي****	الفرق عن سعر التعادل عند 30 دولار أمريكي للبرميل	صافي دخل البرميل بعد خصم تكلفة الإنتاج دولار أمريكي	معدل الإنتاج اليومي من النفط 2015 مليون برميل يومياً*****
الإمارات	73	12.3	39.1%	956	43-	17.7	2.855
قطر	55.5	12.6	54.7%	256	25.5-	17.4	0.669
الكويت	67	8.5	62.8%	592	37-	21.5	2.726
السعودية	106	9.9	44.7%	669	76-	20.1	10.113
عُمان	103	11.3	47.8%	19	73-	18.7	0.980
البحرين	127	-	25.0%	11	97-	-	0.220

المصدر:
* بلومبيرج
** ريستاد إنزجي
*** صندوق النقد الدولي
**** سوفيرن ويلث فند إنستيتوت
***** أوبك

رابعاً- النفط إلى أين؟

• 3- جبهة الضد – ثقلها وعناصر القوة والضعف لديها

- ويمثلها إيران والعراق وروسيا، ولا يمكن عند المقارنة استخدام نفس مؤشرات الاقتصاد الكلي معها، لأنها اقتصادات مختلفة تماماً عن بعضها في تركيبة الاقتصاد وفي أوضاعها الداخلية، ولكن، يمكن المقارنة بمؤشراتها المالية والنفطية.
- والجدول رقم (3) يعرض لمساهمة الدول الثلاث في الإنتاج والصادرات، والأخيرة شاملة صادرات منتجات النفط، وواضح أنها في ثقلها في سوق النفط ليست بعيدة عن مساهمة دول المجلس فيه.

جدول رقم (3)

الإنتاج والصادرات/الدول	العراق	إيران	روسيا	المجموع
حصتها في إنتاج أوبك % يناير 2016	%13	%9.4	-	%22.4
حصتها من صادرات العالم %	%4.8	%2.5	%10.3	%17.6

رابعاً- النفط إلى أين؟

- والجدول رقم (4) يعرض للوضع المالي للدول الثلاث باستخدام معظم مؤشرات دول مجلس التعاون، ويمثل أيضاً سلاحها وذخيرتها في حرب النفط القائمة.

جدول رقم (4)

بعض المؤشرات المالية لروسيا والعراق وإيران

البيان الدولة	سعر التعادل للموازنة* دولار أمريكي	الصندوق السيادي** مليار دولار أمريكي	تكلفة إنتاج برميل النفط*** دولار امريكي	الفرق بين سعر التعادل وسعر السوق دولار أمريكي
روسيا	105	370	17.3	75-
العراق	81	0.9	10.7	51-
إيران	87	62	12.6	57-

المصدر:

* بلومبيرج

** سوفيرن ويلث فند إنستيتوت

*** ريستاد إنرجي

- الخلاصة هي، أن صراع الجبهتين إن إستمر، وبثقليهما الكبيران في سوق النفط، قادر على أن يقود سوق النفط إلى سيادة سعره السياسي الهابط، وعناصر القوة لدى كل منهما يمكن أن تتحول إلى نقمة وتسمح بإمتداد الزمن بالسيناريو السيء قبل أن يبدأ طرف بالصراخ، وعنصر الوقت لا يرحم، فقد تتحول جميع عناصر القوة لدى الطرفين إلى عناصر ضعف، مثل تحول الفائض المالي إلى دين، وحينها سيكون من الصعب جداً التعويض حتى عند مستوى السعر الاقتصادي للنفط.

- والنفط ونحن معه إلى أين في الجزء القادم، سوف يكون خلاصة اللقاء.

خامساً- نحن إلى أين؟



خامساً- نحن إلى أين؟

1- السيناريو المرجح لسوق النفط على المدى القصير

- لأن مصيرنا وليس مجرد نمو اقتصاداتنا أصبح أكثر ارتباطاً بحركة أسعار النفط، وأعمق من أي وقت مضى، بسبب الارتفاع المطلق والنسبي في اعتمادنا عليه -لعنة الموارد- في حقبة رواج سوقه، لابد من تلمس مسار سوقه حتى نعرف تداعياتها المحتملة علينا.
- مع نهاية عام 2015 وبدايات عام 2016، إزداد توظيف النفط سلاحاً سياسياً، بما يعنيه ذلك من ارتفاع هامش الخصم السياسي على سعره الاقتصادي، لذلك كسر سعر مزيج خام برنت حاجز الـ 30 دولار أمريكي إلى الأدنى قبل أن يعاود الارتفاع، وكسر سعر برميل النفط الكويتي لفترة وجيزة حاجز الـ 20 دولار أمريكي إلى الأدنى.
- هذا المستوى من الأسعار أدنى من مستوى 10-15 دولار أمريكي للبرميل الذي تحقق في عامي 1986 و1998 إذا أخذنا في الاعتبار الارتفاع المطلق للنفقات العامة بنحو 5-6 أضعاف، واحتسبنا التضخم والارتفاع في مستوى تكاليف الإنتاج.
- لذلك كل شهر يمر بالسعر السياسي الهابط للنفط، يعني استهلاك بضعة شهور من الوفرة الذي تم بنائه في حقبة الرواج، وعليه، عامل الزمن قاتل ولا يمكن تعويضه.
- لماذا أصبح السيناريو السياسي لأسعار النفط هو المرجح؟

خامساً- نحن إلى أين؟

- يعرض الجدول رقم (5) لزيادة إنتاج النفط في عام 2015 أي عام ضعف سوقه لدى الدول على جبهتي الصراع، أي دول التعاون الأربع وكل من روسيا والعراق وإيران، بما يعكسه من تأكيد على توظيف النفط سلاحاً لضرب الخصم مالياً واقتصادياً.

جدول رقم (5)
إنتاج وصادرات روسيا والعراق وإيران (2015)

البيان الدولة	الإنتاج مليون برميل يومياً*		الفرق مليون برميل يومياً	نسبها من الصادرات النفطية 2015**
	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015		
روسيا	10.670	10.900	0.230+	10.3%
العراق	3.632	4.309	0.677+	4.8%
إيران	2.779	2.882	0.103+	2.5%
الإجمالي	17.081	18.091	1.010+	17.6%

المصدر:

*أوبك (تقرير سوق النفط الشهري يناير 2016)

*أوبك (تقرير سوق النفط الشهري فبراير 2015)

**تقديرات

جدول رقم (6)

الزيادة في إنتاج النفط للدول المتخاصمة ديسمبر 2014 إلى ديسمبر 2015

البيان الدولة	الإنتاج مليون برميل يومياً*		الفرق مليون برميل يومياً	نسبها من الصادرات النفطية 2015**
	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015		
السعودية	9.590	10.088	0.498+	12.9%
الإمارات	2.777	2.895	0.118+	5.0%
الكويت	2.699	2.708	0.009+	4.1%
قطر	0.687	0.674	0.013-	1.6%
الإجمالي	15.753	16.365	0.612+	23.6%

المصدر:

*أوبك (تقرير سوق النفط الشهري يناير 2016)

*أوبك (تقرير سوق النفط الشهري فبراير 2015)

**تقديرات

خامساً- نحن إلى أين؟

- ما بين ديسمبر 2014 وديسمبر 2015، زادت دول مجلس التعاون إنتاجها من النفط بنحو 0.612 مليون برميل يومياً، وزادت دول جبهة الضد إنتاجها بنحو 1.010 مليون برميل يومياً، أي بمجموع بلغ نحو 1.622 مليون برميل يومياً، أي ما نسبته 69.3% من الزيادة في كل الإنتاج العالمي خلال عام. تلك الزيادة من قبل الجبهتين، أضافت فقط 2% إلى صادرات العالم من النفط، ولكن، هبط معها سعر برميل النفط ما بين ديسمبر 2014 وديسمبر 2015 بنحو - 33.8%، أي أنها لم تعوض سوى 6% فقط من فاقد الإيراد.
- إذا، على جبهة العرض والطلب، هناك فائض كبير في المعروض، وهناك وعود وعمل على زيادته، ليس أهمهما خروج إيران من مظلة العقوبات، وما لم يتحقق إتفاق بين الدول المتخاصمة، سيبقى الضغط مستمراً على الأسعار.
- العامل الثاني، هو في إزدياد هوة الخلاف السياسي مؤخراً بين جبهتي النزاع بما لا يرجح التوافق بينها للحد من المعروض، فالهجوم على السفارة السعودية في طهران أواخر العام الفائت، وفشل المحادثات حول سوريا أوائل الشهر الجاري، وتصعيد روسيا دعمها العسكري في سوريا، وبوادر تحول الصدام الساخن في اليمن إلى حرب طويلة الأمد، كلها مؤشرات على أن الوضع الجيوسياسي لا يدعم التوافق لعلاج أوضاع سوق النفط.
- لذلك، لا بأس من التحذير من ارتفاع فرص تحقق السيناريو السيء، حتى ولو لم يصدق، فإحتمالات التطور في سوق النفط تنذر بتعرض طرفي الصراع إلى وضع في غاية الخطورة.

خامساً- نحن إلى أين؟

2- مخاطر السيناريو السياسي لأسعار النفط أو نحو 30 دولار أمريكي سعراً للبرميل

- أ- جبهة الضد
- روسيا مثلاً، تعرضت لعقوبات شديدة منذ أزمة أوكرانيا، ويبلغ العجز حالياً ما بين سعر التعادل للنفط في موازنتها و30 دولار أمريكي للبرميل نحو -75 دولار أمريكي، وفقدت منذ ذلك الحين نحو 140 مليار دولار أمريكي من احتياطي النقد الأجنبي أو نحو 27.5% من حجمه لمواجهة عجوزاتها، وانخفض سعر الروبل مقابل الدولار من 33 روبل إلى نحو 80 روبل حالياً، ومن المحتمل أن ينكمش اقتصادها بنحو -4% في عام 2015.
 - يبلغ مستوى العجز الحالي لإيران ما بين سعر التعادل للموازنة ومستوى سعر السيناريو السياسي نحو -57 دولار أمريكي، ووفقاً لـ EIU، أو وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست، تشير الأرقام الرسمية إلى معدل بطالة بحدود 10.5% ومعدل تضخم يبلغ 13.9%، ومعدل نمو اقتصادي ضعيف محتمل في عام 2015 بحدود 0.8%. وإيران بلد كثيف السكان بتعداد يبلغ نحو 79.1 مليون نسمة، بمستوى دخل منخفض يأكله التضخم وتغذيه البطالة المرتفعة غير الرسمية، وخارج للتو من عقوبات، ويحتاج إلى كم ضخ من العملات الصعبة لإعادة تجديد كل قطاعاته شاملاً القطاع النفطي إن قدر له علاج مشكلاته الاقتصادية وحتى لا يلج مرحلة ربيعته.
 - والعراق لا يتعدى حجم صندوقه السيادي مليار دولار أمريكي واحد، وعجز سعر التعادل في موازنته بحدود -51 دولار أمريكي، عجز موازنته في عام 2015 وفقاً لـ EIU نحو 13.2% من حجم ناتجه المحلي الإجمالي، وتلك أرقام ما قبل الهبوط الكبير والأخير في أسعار النفط، وقدر البنك الدولي مؤخراً عجز موازنته بنحو 40 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وعلى الجبهة السياسية، يعيش العراق حروبه الداخلية المتعددة، ويعيش حالة فساد غير مسبوقة، ومهدد بالتقسيم على أساس طائفي وعرقي، وقد يعني مزيد من التدهور المالي نزع مسمار التفجير لكامل أوضاعه.

خامساً- نحن إلى أين؟

- التدايعيات والمخاطر على جبهة الضد قد يجعلها تصرخ مالياً أولاً، ولكن، هل ذلك يعني نصراً سياسياً، الواقع أن حالة عدم الإستقرار إن سادت في جوار يقطنه أكثر من 100 مليون نسمة، لا يمكن وقفها عند حدود دول المجلس، والتاريخ القريب والبعيد دائماً يقدم أمثلة قاطعة عن تحول عجز الداخل إلى بضاعة رائجة للتصدير.

ب- جبهة دول مجلس التعاون

- أولى التبعات المحتملة على منظومة دول المجلس، هي ذلك التفاوت الكبير بين أوضاع كل منها، ومرور الزمن بسيادة السعر السياسي الهابط للنفط، يهدد بتصدع المجموعة، لأن قدرة كلا منها على الإحتمال متفاوتة بشكل كبير. فالجدول رقم (7) هو نفس الجدول رقم (2)، ولكنه يوزع دول المجلس الست إلى ثلاث فئات من حيث قدرتها على التحمل، ويوزعها بأفضلية للأعلى ضمن كل فئة، ولو أرادت دول الفئتين الأعلى تعويض جاراتها، فقد لا يسمح الوضع المالي بإنتهاج نفس السياسة، أي تخصيص موارد للعاجز ضمنها، كما حدث في حقبة الربيع العربي

جدول رقم (7)
دول المجلس موزعة إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على التحمل

الدولة	سعر التعادل للموازنة دولار أمريكي للبرميل*	تكلفة الإنتاج دولار أمريكي للبرميل**	مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي %***	الصندوق السيادي مليار دولار أمريكي كما في بداية الأزمة****	الفرق عن سعر التعادل عند 30 دولار أمريكي للبرميل	صافي دخل البرميل بعد خصم تكلفة الإنتاج دولار أمريكي	معدل الإنتاج اليومي من النفط 2015 مليون برميل يومياً*****
الإمارات	73	12.3	39.1%	956	43-	17.7	2.855
قطر	55.5	12.6	54.7%	256	25.5-	17.4	0.669
الكويت	67	8.5	62.8%	592	37-	21.5	2.726
السعودية	106	9.9	44.7%	669	76-	20.1	10.113
عمان	103	11.3	47.8%	19	73-	18.7	0.980
البحرين	127	-	25.0%	11	97-	-	0.220

المصدر:

* بلومبيرج

** ريسناد إنرجي

*** صندوق النقد الدولي

**** سوفيرن ويلث فند إنستيتوت

***** أوبك

خامساً- نحن إلى أين؟

- قد تستطيع دول المجلس الصمود لفترة أطول على الجبهة المالية، ولكنها قد تخسر المعركة الأهم على الجبهة الاقتصادية ضمن المدى المتوسط إلى الطويل، فبينما دول الضد أضعف مالياً، إلا أنها اقتصادات متنوعة نسبياً، وقادرة على إستعادة بعض النهوض في المستقبل، بينما دول المجلس أحادية المورد، ومصدر القوة بات في مدخراتها، وخسارتها مؤثرة بشكل أكبر على مصيرها.
- على الجبهة السياسية الاجتماعية، دول جبهة الضد الثلاث، إما تحت العقوبات أو بالكاد خرجت منها أو تعيش حالة حروب داخلية، لذلك تبدو إضافة أثر ضعف سوق النفط على خطورتها، إضافة إلى وضع صعب، بينما دول مجلس التعاون قادمة من بحبوحة شديدة إلى تقشف شديد بإيرادات أدنى بنحو 70%، وتخصيص ما تبقى سوف ينحرف بإتجاه تمويل مصروفات أمن وعسكرة.
- السعودية مثلاً، هي عمود الخيمة في منظومة مجلس التعاون، وبينما الأزمة لازالت في بداياتها، سحبت نحو 100 مليار دولار أمريكي من إحتياطياتها الأجنبية أو نحو 17% من صندوقها السيادي، وحدد البنك الدولي نحو 5 سنوات بالمعدل -أي أقل لبعض الدول وأطول لأخرى- لإستهلاك دول المجلس لإحتياطياتها المالية إن إستمرت أسعار النفط على مستواها الحالي.
- إذا كان عدم إستقرار دول الجوار مثل العراق وإيران سلعة قابلة للتصدير، فإننتقال العدوى ضمن دول المجلس بين بعضها البعض حال ضعف إحداها، أمر لا يمكن وقفه، لذلك ليس هناك من هو في مأمن تام حتى لو تقدم في التصنيف من ناحية أفضليته في تحمل المخاطر.

خامساً- نحن إلى أين؟

- يشفع للكويت حجم صندوقها السيادي وإنخفاض تكلفة إنتاج البرميل لديها، يعمق أثر الأزمة الحالية تقدم إصابتها بالمرض الهولندي، فمساهمة قطاع النفط -نحو 63.5%- ومع مساهمة القطاع العام فيه -68%- هي الأعلى -فجوة الإنتاج- وإعتماد تمويل موازنتها على إيرادات النفط -92%- أو الفجوة المالية هي الأوسع.
- وتشير أرقام مشروع موازنتها الجديدة 2017/2016 إلى أنها غير معنية بالمخاطر، وربما لا تعيها، فالحديث عن الترشيح تحول إلى زيادة في النفقات، والحديث عن المشروعات، لا يرتبط إطلاقاً بردم الفجوات، وإنما بتعميقها.
- والخطر الحقيقي يكمن في أننا والحكومة بتنا نعيش في عالمين، وربما في كوكبين مختلفين، ففي تقديمها لمشروع الموازنة المذكور، ذكرت بأنها سارت ومستمرة في طريق الإصلاح الهيكلي الشامل الاقتصادي والمالي، ومشروع الموازنة مؤشر له، ولن تحيد عن هذا الطريق حتى لو ارتفعت أسعار النفط.
- وحققت كل ذلك، دون أن تتأثر مشروعات التنمية، ودون أن تتأثر مشروعات قطاع النفط، ودون أن تتأثر مشروعات الإسكان، وبموازنات باذخة لعقود التسليح، ودون أن يمس جيب المواطن أو إمتيازاته، ودون ضرائب، ودون وقف الهدر، ودون مواجهة للفساد، ويقولون بأن زمن المعجزات قد ولى.

خامساً- نحن إلى أين؟

- وجهة نظرها، أي الحكومة، بأنها قامت بواجب الإصلاح وأكثر، وبات الدور في دعمه وتأييده علينا، ومن جانبنا نعتقد أنها في حالة إنكار كامل لحقيقة الأزمة، ولا يمكن لمن ينكرها أن يبدع في حلها.
- خلاصة "نحن إلى أين؟" هي، أن عنصر الوقت لن يرحمنا فرادى ومجتمعين، ولا بد من خطوة مبكرة، لأن وقت السيناريو السياسي لأسعار النفط مهما كان قصيراً، له تكلفة مضاعفة.
- والخيار في تقديري هو سياسي أولاً، ويتلخص في إدارة الغضب أو التحكم فيه، والسير في طريق التوافق الإقليمي، قبل أن يزداد عدد الدول الفاشلة في إقليمنا، وهو أمر لا بد وأن يتزامن مع التوافق السياسي الداخلي ضمن كل دولة، وما بين دول المجلس. وعلى الجبهة الاقتصادية، لا بد من توافق على إطفاء الحريق المالي أولاً، وذلك بتبني سياسات مالية مستدامة وحصيفة، والمؤشرات على مستوى الإقليم وعلى المستوى المحلي، لا تتعدى حتى الآن إضافة بعض مساحيق التجميل.

سادساً- خاتمة



ماذا لو؟

- يقولون أن "لو" تفتح عمل الشيطان، ولكن، لا يمكن حتى للشيطان أن يفعل أسوأ مما يحدث على مستوى إقليمنا الاوسع، والواقع أنه يشعر بالغيرة من تفوقنا عليه، لذلك لا بأس من إستعارة "لو".
- ماذا لو أن الكويت -ومعها دول المجلس- أدارت سياساتها المالية بشكل أفضل منذ عام 2003، هل كانت سوف تمر بمثل هذه الضغوط والمرشحة للزيادة؟
- ماذا لو لم يغزو "صدام حسين" إيران في عام 1980، ولم يغزو الكويت بسبب أوضاعه الصعبة في عام 1990 والتي كانت نتيجة حتمية لحرب الثمان سنوات؟ وكيف كان من الممكن أو يكون عليه وضع الإقليم؟
- ما لو تنحى "القذافي" في ليبيا بالسرعة التي تنحى بها "زين العابدين" في تونس؟
- ماذا لو تنحى "علي عبدالله صالح" مبكراً وقامت دول مجلس التعاون ببناء طريق بري يربط شمال اليمن بجنوبها وشرقها بغربها وخلقت نحو مليون فرصة عمل مباشر وغير مباشر، وبربع تكاليف الحرب الدائرة حالياً؟
- ماذا لو عاقب "الأسد" حالاً أجهزة الأمن الذي عذبت أطفالاً كتبوا على حائط؟ وكيف يمكن أن يكون حال سوريا الآن لو كان قد فعل؟
- ماذا لو لم نتخذ القرار الصحيح للتعامل مع أزمة سوق النفط الآن؟
- الغرض من هذه الأسئلة، هو فقط التأكيد، على ان القرار الصائب مرتبط بتوقيته الصائب، وفي وضعنا الحالي، القرار الصائب هو اليوم، ما لم يكن بالأمس، وكل ما على الحضور الكريم، هو إستدعاء بعض الخيال في تصور لتكلفة الفرصة الضائعة بعد خمس سنوات، كما ضاعت فرصه عام 2003، إن إستمرت الأوضاع على ما هي عليه.

وشكراً جزيلاً

